



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة A-173
23 مارس 2002
الأصل: بالإنكليزية/الفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4

البند 3 من جدول الأعمال

بوتسوانا، وبوروندي، وتونس، والجزائر، وجنوب إفريقيا،
والجمهورية الغابونية، وزامبيا، وزيمبابوي، ولبنان، ونيجيريا

مقترح مشترك بشأن أعمال المؤتمر

1 مقدمة

شهد إنشاء الاتحاد الإفريقي مبادرات متزامنة لتركيز الاهتمام على الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا التي اعتمدها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية في لوساكا بزامبيا في 11 يوليو 2001.

وتمثل هذه المبادرة الإفريقية الجديدة تعهداً من قبل الزعماء الإفريقيين، يستند إلى رؤيا جماعية واقتناع جازم ومشترك، بأن عليهم واجباً ملحاً باستئصال الفقر ووضع بلدانهم، فرادى ومجموعة، على طريق النمو والتنمية المستدامين، والمشاركة بنشاط، في نفس الوقت، في الاقتصاد العالمي وفي مجتمع السياسة. ويرتكز البرنامج على تصميم الأفارقة على تخليص أنفسهم والقارة من آفة التخلف والاستبعاد في عالم أخذ في العولمة.

إن فقر إفريقيا وتخلفها يتناقض بشكل صارخ مع ازدهار العالم المتقدم. ويشكل التهميش المستمر لإفريقيا من عملية العولمة والاستبعاد الاجتماعي للغالبية العظمى من شعوبها تهديداً جسيماً لاستقرار العالمي.

ومنذ سبعينات القرن الماضي، وانضمام البلدان الإفريقية إلى مؤسسات المجتمع الدولي، قام منطق التنمية الإفريقية على ثنائي الائتمان والمعونة. وأفضى الائتمان إلى ورطة المديونية، التي لا تزال قائمة، وهي التي بدأت بالأقساط وانتهت بإعادة الجدولة، وتعوق نمو البلدان الإفريقية. وقد تم الوصول إلى آخر حدود هذا الخيار. وفيما يتعلق بالعنصر الآخر في الثنائي - أي المعونة - فإن بوسعنا أن نلاحظ أيضاً انخفاض المعونة الخاصة والحد الأعلى للمعونة العامة، وهو ما يتناقض مع أهداف السبعينات.

2 الاستراتيجية

تنطوي الاستراتيجية التي تقوم عليها المبادرة على الهيكل التالي:

- الشروط الأساسية المسبقة للتنمية
 - السلم، والأمن والديمقراطية والحكم السياسي السليم
 - الإدارة السليمة للاقتصاد والشركات مع التركيز على إدارة المالية العامة
 - التعاون والتكامل الإقليميين

● القطاعات ذات الأولوية

- البنية التحتية
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التنمية البشرية، مع التركيز على الصحة والتعليم وتنمية المهارات
- الزراعة
- النهوض بتنوع الإنتاج والصادرات، مع التركيز على تيسير سبل وصول الصادرات الإفريقية إلى الأسواق في البلدان الصناعية.

● تعبئة الموارد

- زيادة المدخرات وتدفقات رؤوس الأموال من خلال المزيد من تخفيف عبء الدين، وزيادة تدفقات المعونة الإنمائية الرسمية ورؤوس الأموال الخاصة، علاوة على الإدارة الأفضل للإيرادات والمصروفات العامة.

3 المواضيع الرئيسية

يناقش النص التالي بشكل عمومي بعض العناصر الآتية، التي تؤثر فيها رسالة الاتحاد الدولي للاتصالات، ورسالة مكتب تنمية الاتصالات على وجه الخصوص، بدرجة كبيرة.

1.3 التكامل الاقتصادي

معظم البلدان الإفريقية صغيرة، من حيث عدد السكان وحصص الفرد من الدخل على حد سواء. ونتيجة لكون أسواقها محدودة، فإنها لا تقدم عوائد جذابة للمستثمرين المحتملين، بينما يتأخر التقدم الممكن تحقيقه في تنوع الإنتاج والصادرات. ويعمل ذلك على الحد من الاستثمار في البنية التحتية الضرورية التي تعتمد في جدواها العملية على وفورات الحجم.

وتبين هذه الظروف الاقتصادية الحاجة إلى قيام البلدان الإفريقية بتجميع مواردها وزيادة التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي في القارة بغية تحسين قدرتها التنافسية الدولية. ولا بد من تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية الخمسة: غرب إفريقيا وشمال إفريقيا ووسط إفريقيا وشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي.

وتركز المبادرة الإفريقية على توفير السلع العامة الإقليمية الأساسية (مثل النقل، والطاقة، والمياه، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستئصال الأمراض، وصون البيئة، وتوفير قدرة البحث الإقليمية)، علاوة على النهوض بالتجارة والاستثمارات البنية الإفريقية. وسيتم التركيز على ترشيد الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي بواسطة تحديد المشاريع المشتركة المتوافقة مع البرامج الإنمائية القطرية والإقليمية المتكاملة، وعلى تجانس السياسات والممارسات الاقتصادية والاستثمارية. وثمة حاجة إلى تنسيق السياسات القطاعية الوطنية والرصد الفعال للقرارات الإقليمية.

وستعطي المبادرة الإفريقية أولوية لبناء القدرة على تعزيز فعالية الهياكل الإقليمية القائمة وترشيد المنظمات الإقليمية القائمة. ولا بد من أن يقوم بنك التنمية الإفريقي بدور قيادي في تمويل الدراسات والبرامج والمشاريع الإقليمية.

وينبغي الاعتراف في جهود التكامل بالظروف الخاصة للبلدان الجزرية الصغيرة في إفريقيا.

2.3 الفجوات في البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية أحد المؤشرات الرئيسية للنمو الاقتصادي، وينبغي البحث عن حلول تسمح لإفريقيا بأن ترتفع إلى مستوى البلدان المتقدمة من حيث تراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري.

ولو كانت إفريقيا تملك نفس البنية التحتية الأساسية التي تملكها البلدان المتقدمة، لكانت في وضع مؤات جداً بحيث تركز على الإنتاج وتحسين الإنتاجية من أجل المنافسة الدولية. وتشكل الفجوة الهيكلية في البنية التحتية معوقاً جسيماً جداً للنمو الاقتصادي والحد من الفقر. فالبنية التحتية المحسنة، بما في ذلك تكلفة الخدمات وإمكانية التعويل عليها، تعود بالفائدة على إفريقيا وعلى المجتمع الدولي الذي سيستطيع أن يحصل على السلع والخدمات الإفريقية بشكل أرخص جداً.

لقد بنى المستعمرون في الكثير من البلدان الإفريقية البنية التحتية المطلوبة لتصدير المواد الخام الإفريقية واستيراد سلعهم الصناعية إلى إفريقيا.

وإذا ما كان للبنية التحتية أن تتحسن في إفريقيا، فإن التمويل الأجنبي الخاص يعتبر لازماً لاستكمال طريقي التمويل التقليديتين، ألا وهما الائتمان والمعونة.

3.3 التنمية البشرية: الصحة والتعليم

تدور التنمية البشرية حول توسيع خيارات الناس وتمكينهم من التمتع بحياة صحية وخلاقة طويلة. ويتبنى البرنامج استراتيجيات استئصال الفقر المتعددة الاتجاهات المدعومة من قبل عدد من الوكالات الإنمائية والجهات المانحة المتعددة الأطراف. ويدعو البرنامج إلى قيام الحكومات الإفريقية ومجتمع المانحين بزيادة الاستثمار في الخدمات الصحية.

وتتمثل المشاكل الرئيسية في التعليم في إفريقيا في سوء المرافق وعدم ملائمة الأنظمة التي تحصل الغالبية العظمى من الأفارقة على التدريب بواسطتها. وقد أظهر الأفارقة الذين أتاحت لهم الفرصة لتلقي التدريب في أماكن أخرى من العالم قدرتهم على المنافسة بنجاح.

وتؤيد الخطة القيام بتقوية النظام الجامعي في كافة أنحاء إفريقيا فوراً، بما في ذلك إنشاء جامعات متخصصة حيثما تطلبت الحاجة، والاستفادة من هيئات التدريس الإفريقية المتاحة. وتم التشديد بوجه خاص على الحاجة إلى تعزيز وجود معاهد التكنولوجيا. والعنصر الهام الثاني في التعليم هو بناء المدارس الابتدائية في جميع القرى، والمدارس الثانوية في جميع الأقاليم.

4.3 الزراعة

تعيش غالبية الشعوب في إفريقيا في المناطق الريفية. بيد أن الأنظمة الزراعية ضعيفة بوجه عام وغير مثمرة. وحيث يقترن ذلك بالنكسات الخارجية، مثل عدم التيقن من المناخ، والتحيزات في السياسة الاقتصادية والتغيرات في الأسعار العالمية، فقد عملت هذه الأنظمة على تشييط المعروض الزراعي والدخل في المناطق الريفية، مما أفضى إلى انتشار الفقر.

وتتطلب الحاجة الملحة لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الإفريقية أن تتم معالجة الأنظمة الزراعية غير الملائمة بحيث يمكن زيادة إنتاج الأغذية ورفع مستويات التغذية.

وإدخال تحسينات في الأداء الزراعي يعد شرطاً أساسياً مسبقاً للتنمية الاقتصادية في القارة. كما أن من شأن الزيادة الناجمة عن ذلك في القوة الشرائية لأهالي الريف أن تفضي إلى طلب فعلي أعلى على السلع الصناعية الإفريقية. وستشكل الديناميكيات المستحثة مصدراً هاماً للنمو الاقتصادي.

وتتوقف التحسينات الإنتاجية في الزراعة على إلغاء عدد من القيود الهيكلية التي تؤثر على القطاع. وأحد القيود الرئيسية عدم التيقن من المناخ، وهو ما يوجد عامل مخاطر في وجه الزراعة الكثيفة المستندة إلى تدفق الاستثمارات الخاصة بشكل بارز. وبالتالي، لا بد للحكومات من أن تدعم توفير الري وتعمير الأراضي القابلة للري عندما لا تبدي العناصر الخاصة استعداداً للقيام بذلك. كما أن تحسين البنية التحتية الريفية الأخرى (الطرق، وإدخال الكهرباء في الريف، إلى آخره) ضروري.

ولم تول الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المتعددة الأطراف سوى اهتمام قليل جداً في الآونة الأخيرة بقطاع الزراعة والمناطق الريفية التي تضم 70 في المائة من الفقراء في إفريقيا. فمثلاً، كان الائتمان المقدم للزراعة في حافظة مشاريع البنك الدولي يبلغ 39 في المائة في عام 1978، ولكنه انخفض إلى 12 في المائة في عام 1996، بل وانخفض بأكثر من ذلك ليصل إلى 7 في المائة في عام 2000. ولا بد مجتمع المانحين بأكمله أن يعكس هذا الاتجاه السلبي.

4 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1.4 الوضع

أسفر سوء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إفريقيا، مجتمعةً مع ضعف السياسات والأطر التنظيمية ومع الموارد البشرية المحدودة، عن عدم كفاية سبل الحصول على ما هو ميسور من الهواتف والإذاعة والحواسيب والإنترنت. ولا تزال الكثافة الهاتفية الإفريقية دون خط واحد لكل 100 شخص. كما أن تكاليف الخدمة مرتفعة جداً: فيبلغ متوسط تكلفة التوصيل في إفريقيا 20 بالمائة من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 9 بالمائة، والذي يبلغ في بلدان الدخل المرتفع واحداً بالمائة. وقد عجزت إفريقيا عن اغتنام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتعزيز سبل الرزق وخلق فرص جديدة لنشاط الأعمال، وتعرضت إقامة الصلات عابرة الحدود داخل القارة ومع الأسواق العالمية للتعويق. ورغم أن الكثير من البلدان في إفريقيا بدأت في إصلاح سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن انتشار الخدمة أو نوعيتها أو تعريفها لم تتحسن بعد.

وتتمثل الأولوية الاستراتيجية في تحسين النفاذ بالنسبة للأسر المعيشية والشركات، على أن يكون الهدف القصير الأجل مضاعفة الكثافة الهاتفية إلى خطين لكل 100 شخص بحلول عام 2005، مع إيجاد مستوى نفاذ ملائم. ولا بد أيضاً من معالجة مسألة التيسر: فمن شأن توفير تكلفة أقل وتحسين إمكانية التعويل على الخدمة بالنسبة للشركات أن يخفض تكاليف الإنتاج والمعاملات في كافة أجزاء الاقتصاد وأن يعزز النمو. وتحتاج مضاعفة الكثافة الهاتفية بحلول عام 2005 إلى استثمار تقريبي يزيد على 8 مليارات من الدولارات في البنية التحتية الأساسية وحدها. ولا تملك جهات تشغيل الاتصالات في إفريقيا (العامة والخاصة) موارد كافية.

ويتطلب اجتذاب مستثمري القطاع الخاص إلى استراتيجية شاملة ومتكاملة وحسنة التنسيق تنطوي على إصلاح للسياسات والقواعد التنظيمية، وخلق قاعدة موارد بشرية للقطاع، بما في ذلك المهارات الهندسية والبرمجية، والتركيز على التطبيقات والمحتويات التي تضيف قيمة إلى الشبكات، واستحداث آليات تمويل فعالة، بما في ذلك الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص.

2.4 الأهداف

- مضاعفة الكثافة الهاتفية إلى خطين لكل 100 شخص بحلول عام 2005، مع إيجاد مستوى نفاذ ملائم للأسر المعيشية؛
- تخفيض تكلفة الخدمة وتحسين إمكانية التعويل عليها؛
- تحقيق الاستعداد الإلكتروني بالنسبة لجميع البلدان في إفريقيا؛
- استحداث وتحقيق مجموعة من الشباب والطلاب المتمرسين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن لإفريقيا أن تستمد منها حاجتها من المهندسين والمبرمجين ومصممي البرمجيات المدربين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- استحداث برمجيات ذات محتوى محلي تستند بوجه خاص إلى التراث الثقافي لإفريقيا.

3.4 الإجراءات

- التعاون مع الوكالات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي للاتصالات ومنظمة "توصيل إفريقيا" (Africa Connection) لوضع سياسات وتشريعات نموذجية لإصلاح الاتصالات، وبروتوكولات ومقاييس لتقدير الاستعداد الإلكتروني؛
- التعاون مع الوكالات الإقليمية لبناء القدرات التنظيمية؛

- إنشاء شبكة من المؤسسات التدريبية والبحثية لبناء قوة عاملة مرتفعة المستوى؛
- تشجيع وتسريع المشاريع القائمة لوصول المدارس ومراكز الشباب؛
- التعاون مع مؤسسات تمويل التنمية في إفريقيا والمبادرات المتعددة الأطراف (فريق المهام المعني بالفرص الرقمية لمجموعة البلدان الثمانية وفريق المهام التابع للأمم المتحدة) والجهات المانحة الثنائية، لإنشاء آليات تمويل لتخفيف حدة المخاطر التي يتعرض لها القطاع وتقليلها.

5 موجز

تدرك إفريقيا ما وقع من مظالم تاريخية طويلة الأمد والحاجة إلى تصحيحها. بيد أن الفرضية الرئيسية للشراكة الجديدة تتمثل في بذل جهود مشتركة لتحسين نوعية حياة شعوب إفريقيا بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد، ثمة مسؤولية مشتركة ومنافع متبادلة فيما بين إفريقيا وشركائها.

وسيتم المحافظة على شتى الشراكات القائمة بين إفريقيا والبلدان الصناعية من ناحية، وبينها وبين المؤسسات المتعددة الأطراف من ناحية أخرى. وتشمل الشراكات المقصودة، من جملة أمور، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا في التسعينات؛ وخطة عمل القاهرة الصادرة عن مؤتمر قمة إفريقيا-أوروبا؛ والشراكة الاستراتيجية مع إفريقيا التي يتصدرها البنك الدولي؛ وأوراق استراتيجية الحد من الفقر التي يتصدرها صندوق النقد الدولي؛ وبرنامج عمل طوكيو الذي تتصدره اليابان؛ وقانون نمو وفرصة إفريقيا الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية؛ واللجنة الاقتصادية المعنية بالاتفاق العالمي مع إفريقيا. ويتمثل الهدف من ذلك في ترشيد هذه الشراكات وكفالة إدارتها لفوائد حقيقية لإفريقيا.

6 قرار

تم إعداد مشروع قرار بشأن إشراك الاتحاد الدولي للاتصالات في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ومرفق مع هذه الورقة كملحق لتقديمه إلى المؤتمر.

ثانياً مشروع قرار بشأن إشراك الاتحاد الدولي للاتصالات في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يأخذ في اعتباره

أحكام دستور الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن قطاع تنمية الاتصالات، على النحو الوارد في الفصل الرابع منه، ولا سيما ما يتعلق بوظائف القطاع في بناء الوعي حول تأثير الاتصالات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، ودوره كعامل حافز في النهوض بتنمية خدمات وشبكات الاتصالات وتوسيعها وتشغيلها، وبخاصة في البلدان النامية، والحاجة إلى المحافظة على التعاون مع منظمات الاتصالات الإقليمية ومنظمات الاتصالات الأخرى، والارتقاء به،

وإذ يأخذ في اعتباره كذلك

أن القرار 31 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات بشأن البنية التحتية للاتصالات والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية يبرز:

أ (أن الاتصالات شرط مسبق للتنمية،

(ب) تأثيرها على الزراعة، والصحة، والتعليم، والنقل، والمستوطنات البشرية إلى آخره؛

(ج) الانخفاض المستمر في الموارد الإنمائية المتاحة للبلدان النامية،

وإذ يلاحظ

أ) أن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (فاليتا، 1998) أعاد التأكيد في إعلانه وقراراته على الالتزام بزيادة توسيع وتنمية خدمات الاتصالات في البلدان النامية وتسخير الطاقات لتطبيق الخدمات الجديدة والمبتكرة؛

ب) اعتماد خطة عمل فاليتا التي تحتوي على فصول رئيسية عن تنمية البنية التحتية العالمية للمعلومات والبرنامج الخاص بالبلدان الأقل نمواً،

وإذ يعي

أن مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات قد حث المؤتمر في قراره 1184 بشأن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 على أن يركز تركيزاً خاصاً على مشكلة "سد الفجوة الرقمية"،

وإذ يحيط علماً

أ) باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/RES/56/37 باعتماد جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورتها العادية السابعة والثلاثين المنعقدة في لوساكا في يوليو 2001 للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا؛

ب) والإعلان الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الإفريقية لإنجاز التنمية المستدامة،

وإذ يدرك

الأحكام الواردة في منطوق قرار الأمم المتحدة A/RES/56/218 بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في إفريقيا، من أجل النظر خلال عام 2002 في الخطط والطرائق المتعلقة بمشاركة الأمم المتحدة في المستقبل في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، والذي يدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم المبادرة الإفريقية الجديدة وضمان التمثيل الفعال،

وإذ يسلم

بأنه رغمًا عما سجله الإقليم الإفريقي من النمو والتوسع المبهرين في خدمات اتصالات المعلومات منذ المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات-1998 الأخير، فلا تزال هناك مجالات انشغال رئيسية كثيرة وتفاوتات حمة في التوزيع متفشية في الإقليم؛ كما أن النمو المستمر في "الفجوة الرقمية" مسألة لها مغزاها الهام،

يطلب من مدير مكتب تنمية الاتصالات

أن يولي اهتماماً خاصاً إلى تنفيذ خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات فيما يتعلق بما جاء فيها من دعم لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وأن يخصص من الموارد ما يمكن من رصدها بصفة دائمة،

يطلب من الأمين العام

أن يسترعي انتباه مؤتمر المندوبين المفوضين (مراكش، 2002) إلى هذا القرار بغية قيامه بتخصيص الموارد المالية الملائمة للأنشطة الخاصة بدعم المبادرة، ولا سيما من فائض إيرادات معارض ومنتديات الاتصالات العالمية "تليكوم".

الملحقات:

الملحق 1: الإجراءات المتخذة من أجل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

الملحق 2: مشروع قرار لدعم الاتحاد الإفريقي للاتصالات

الملحق 1

الإجراءات المتخذة من أجل مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا

- (1) مسائل السياسة العامة والمسائل التنظيمية:
التعاون مع مؤسسات إقليمية من أجل تدعيم القدرات التنظيمية.
- (2) التمويل والاستثمار:
التعاون مع مؤسسات تمويل التنمية في إفريقيا والجهات المانحة الثنائية لإنشاء آليات تمويل لمواجهة تكاليف المبادرات التي تتخذها هيئات أخرى متعددة الأطراف، وهي بالتحديد: فريق المهام المعني بالفرص الرقمية لمجموعة البلدان الثمانية، وفريق المهام المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع للأمم المتحدة.
- (3) تطوير البنية التحتية:
- مضاعفة الكثافة الهاتفية من أجل تحقيق الهدف المتمثل في توفير خطين لكل مائة شخص في موعد لا يتجاوز عام 2005، مع توفير مستوى نفاذ كاف للأسر؛
- خفض تكاليف الخدمات وتعزيز التعويل عليها؛
- تعليم جميع البلدان الإفريقية كيفية استخدام الاتصالات الإلكترونية.
- (4) النفاذ الشامل وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:
التعاون مع مؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي للاتصالات، ومع مبادرات من قبيل "توصيل إفريقيا" (Africa Connection) من أجل استنباط سياسات وقوانين نموذجية لإصلاح الاتصالات، وكذلك بروتوكولات وعلامات مرجعية لتقييم التدريب في مجال استخدام الاتصالات الإلكترونية.
- (5) تنمية وإدارة الموارد البشرية:
إنشاء شبكة لمؤسسات التدريب والبحوث لدعم قاعدة المهارات الرفيعة.
إنشاء حضارة للشباب والطلبة الأكفاء لتلقي التدريب في المعلوماتية والاتصالاتية بغية إعدادهم للعمل كمصممي برمجيات ومدبرمجين.

الملحق 2

مشروع القرار

دعم الاتحاد الإفريقي للاتصالات (ATU)

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

إذ يذكّر

بالقرار 58 (كيوتو، 1994) لمؤتمر المندوبين المفوضين، ولا سيما البند "يقرر"،

وإذ يذكّر كذلك

بالقرار 21 (فاليتا، 1998) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ يأخذ في اعتباره

حاجة الاتحاد الإفريقي للاتصالات الملحة إلى المساعدة والتعاون،

يطلب من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

ومن مدير مكتب تنمية الاتصالات

اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتزويد الاتحاد الإفريقي للاتصالات بالدعم الإداري والمساعدة بالخبرة التقنية، ولا سيما عن طريق الارتقاء بالتعاون ما بين الاتحاد الإفريقي للاتصالات والمكتب الإقليمي لإفريقيا التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك تيسير الاستعانة بخبراء الاتحاد الدولي للاتصالات في الميدان،

ويطلب كذلك من مدير مكتب تنمية الاتصالات

اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإشراك الاتحاد الإفريقي للاتصالات في تنفيذ خطة عمل قطاع تنمية الاتصالات للفترة 2003-2006 فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.